

القاهرة تمهد الطريق لترشيح حفتر للانتخابات الرئاسية

حرص مصري على تقوية الجيش ضد تهديد الميليشيات



ثقة متواصلة في حفتر

الانتخابات، خاصة بعد ظهور سيف الدين القذافي في المشهد السياسي مؤخرا والانقسام الحاصل حول تأييده كمرشح محتمل وكممثل للنظام القديم. ويحاول حفتر التأكيد على دوره الوطني وتقليص مساحة الخلاف حوله كرجل عسكري يسعى للقفز على السلطة بأي ثمن، والاستفادة من عدم وجود شخصية كاريزمية يلتف حولها الليبيون حتى الآن، من هنا فسر البعض موافقته أخيرا على فتح الطريق الساحلي.

وقال حفتر بمناسبة الذكرى الـ 81 لتأسيس الجيش الليبي الأثين، إن الجيش يمد يده لتحقيق السلام متجاوزا الخلافات التي وصلت إلى حد المواجهة المسلحة في البلاد، لافتا إلى أن قوات الجيش "لن تخضع لأي سلطة تتحالف بالشرع بالمدنية".

ديمقراطية حرة ونزيهة، وحوى خطابها دعوة لشخصيات رئيسية إلى استخدام نفوذها في هذه المرحلة الحاسمة، متمنة أهمية الدور الذي يقوم به المشير خليفة حفتر في توحيد الجيش.

ولعبت القاهرة دورا في عملية توحيد الجيش الليبي، وتريد واشنطن منها أن تستأنف اتصالاتها في هذا المجال، حيث يفتح تجاوز هذه المشكلة الطريق أمام المزيد من الضغط لنزع مبررات بقاء القوات التركية واستمرار تواجد العصابات المسلحة، ويضمن إجراء الانتخابات في موعدها وتطبيق نتائجها.

ويلتقي حفتر خلال زيارته للقاهرة بشخصيات ليبية مقيمة في مصر ينتمي معظمها إلى نظام العقيد معمر القذافي، لجس نبضهم والحصول على دعمهم لترشحه لمنصب رئيس الجمهورية في

واستكمال بنود خارطة الطريق، والتركيز على كيفية الضغط على تركيا لسحب المرتزقة الأجانب من ليبيا، إلى جانب ضمان عدم إقصاء أي شخصية وطنية من الترشيح للانتخابات.

ولفت إلى أن زيارة كل من حفتر ونورلاند تأتي بالتزامن مع نقاشات حامية الوطيس حول القاعدة الدستورية، في ظل إصرار على عدم إتاحة الفرصة لأي أطراف بإقصاء شخصيات بعينها طالما انطبقت عليها الشروط القانونية والدستورية.

واستأنف ملتقى الحوار السياسي الليبي اجتماعاته التي تنظمها الأمم المتحدة في جلسة افتراضية الأربعاء، لمناقشة القاعدة الدستورية بشأن إجراء انتخابات ديسمبر المقبل.

وتدعم واشنطن حق الشعب الليبي في اختيار قادته من خلال عملية

وحرصت على وضع شروط قاسية لا تنطبق عليه.

ويتواجد في القاهرة حاليا رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، وبشارك في المشاورات السياسية ويجري أيضا لقاءات مع أطراف مختلفة، لتحديد كيفية التعامل مع الاستحقاق الانتخابي المتعثر وسيناريواته المتوقعة.

ولم تستبعد بعض المصادر التي تحدثت مع "العرب" قيام رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة بزيارة القاهرة قريبا، لإجراء مباحثات حول الوضع المتنازع ومحاوله إيجاد تفاهات تضمن تسهيل الطريق أمام الانتخابات.

وذكر المحلل السياسي الليبي محمد السلاخ لـ "العرب" أن هناك تحركات دبلوماسية أميركية نشطة بالتعاون مع القاهرة لدفع العملية السياسية

تراهن القاهرة مجددا على قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر خيارا في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، بعد تمسك تركيا ببقاء قواتها العسكرية في ليبيا، وتنامي تهديد الميليشيات للاستقرار بالبلاد.

القاهرة - عادت الحكومة المصرية إلى تكثيف اهتمامها بقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، بعد أن تأكدت من عدم وفاء تركيا بتعهدات سابقة لها بخروج قواتها العسكرية من ليبيا، وتراخي السلطة التنفيذية بطرابلس في مواجهة الميليشيات وميلها إلى تأجيل الانتخابات، وأن حفتر يمكن أن يكون خيارا مناسباً في الانتخابات القادمة.

وعقد المشير حفتر لقاءات مع مسؤولين في القاهرة الأربعة للباحث بشأن المستجدات السياسية، وحضور حفل تخريج عدد من الضباط الليبيين في الكلية الحربية بالقاهرة، وهي إشارة تؤكد الحرص على تقوية الجيش تحت قيادته العسكرية.

وتكثفت مصادر مصرية لـ "العرب" أن زيارة حفتر تستتبق جولة للملتقى السياسي الليبي تعزز القاهرة استضافتها مع نهاية الأسبوع الجاري، بمشاركة أطراف متباينة كانت حاضرة في مؤتمر برلين الثاني في الثالث والعشرين من يونيو الماضي.

وأضافت المصادر ذاتها أن زيارة المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند للقاهرة يومي الثلاثاء والأربعاء هدفت إلى عقد اجتماع مع المشير حفتر والتشاور مع المسؤولين في مصر، لفتح عقد الأزمات السياسية المتلاحقة وإيجاد فرصة للوصول إلى توافق يضمن إجراء الانتخابات في موعدها قبل نهاية العام الجاري.

وأشار عقيلة إلى أن مصر تعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة بحكم انفتاحها على قوى عديدة، وتحاول المحافظة على قدر من التوافق بين حفتر والسلطة التنفيذية الانتقالية الحالية ومنع انفراط عقدها، وهناك إدراك لدى القيادة المصرية بوجود أطراف ليس من مصلحتها إجراء الانتخابات في توقيتها المحدد.

وتعمل قوى الإسلام السياسي في ليبيا على وضع العراقيل أمام إجراء الانتخابات، وإدخالها في دهاليز ودروب تجعل من إجرائها في موعدها حدثا صعب المنال، وصويت سهاها مؤخرا بصورة أكثر من ذي قبل تجاه حفتر لقطع فرص ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية،



محمد السلاخ

هناك تحركات دبلوماسية لدفع العملية السياسية

وتأتي زيارة نورلاند في إطار جهود أميركية لعدم تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والبحث عن تسويات ضرورية لإيجاد حل للخلاف حول القاعدة الدستورية، والإطراب القانوني المطلوب من أجل إجراء الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

ويعد ملف المرتزقة إحدى القضايا التي أدرجت على جدول أعمال مباحثات

القضاء التونسي يفتح تحقيقا في أكبر ملفات الفساد

جمعيات تونسية تطالب قيس سعيد بتفعيل عدد من أوامر الاعتقال

التجارية إلى التخفيض في أسعار المواد الاستهلاكية، وسط دعوات متصاعدة من المراقبين إلى محاربة الاحتكار والمضاربة، علاوة على مراقبة مسالك التوزيع لمعالجة القدرة الشرائية للمواطنين.

وكان الرئيس قيس سعيد، الذي أقال رئيس الحكومة وجمد البرلمان ضمن إجراءات استثنائية وصفها معارضوه الإسلاميون بأنها انقلاب، قال إنه نجح محاسبة المتورطين في الفساد في قطاع الفوسفات وبجب الأيفلت أحد من القانون.

وبعد أن كانت تونس من أبرز مصدري الفوسفات في العالم قبل ثورة يناير 2011 التي أنهت حكم الرئيس زين العابدين بن علي، أصبحت تضطر أحيانا لشراء الفوسفات بسبب تعطل الإنتاج وتعطل النقل جراء احتجاجات شبان يطالبون بالشغل، وتكبدت الشركة خسائر بالمليارات من الدولارات.

واتهم الرئيس سعيد نوابا ورجال أعمال نافذين بالتحريض على الاحتجاجات وقطع السكك الحديدية لنقل الفوسفات عبر أسطول شاحناتهم، ونقلت شركة فوسفات قفصة الحكومية الأسبوع الماضي شحنات فوسفات بالقطار للمرة الأولى خلال عام، بعد توقف إثر الاحتجاجات التي أغلقت السكك الحديدية في دفعة مهمة لصناعة الفوسفات الحيوية بالبلاد.

وبلغ إنتاج تونس من الفوسفات 8.2 مليون طن في عام 2010 لكنه تراجع إلى 3.1 مليون طن العام الماضي.

وكشف الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بتونس والقبط القضائي الاقتصادي والمالي محسن الدالي أن القبط اتخذ قرارات في جملة من الملفات تشمل أحزابا وسياسيين وشخصيات معروفة للاشتباه في تلقيها أموالا من الخارج خلال الحملة الانتخابية عام 2019.

ونقل عن وسائل إعلام محلية تولت وحدها أمية ليلة الثلاثاء من يوليو الماضي تنفيذ قرار صدر عن وزير الداخلية المكلف بوضع وكيل الجمهورية السابق للمحكمة الابتدائية في تونس البشير العكرمي تحت الإقامة الجبرية. وأشارت إلى أن القرار نص على منع العكرمي من مغادرة مقر إقامته لمدة أربعين يوما قابلة للتجديد، ومنع الاتصال به إلا عبر وسيلة اتصال مرخصة ممن له النظر في تنفيذ قرارات السلطة العامة.

كما دعا الرئيس سعيد في الفترة الأخيرة مختلف الهيئات الاقتصادية

ونفن مراقبون سياسيون سعي الرئيس سعيد والقضاء التونسي لفتح هذه الملفات، داعين إلى مواصلة العمل بجدية لتحقيق نتائج إيجابية في نهاية المطاف.

وقال مصطفى بن أحمد القيادي بحزب تحيا تونس إن "خطر السفر إجراء احترازي"، واصفا فتح هذا الملف بـ"الخطوة الإيجابية لمحاربة الفساد". وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "الرئيس سعيد أدى واجبه من خلال هذه المبادرة التي توجي بالتصدي لممارسة الفساد، والآن حان دور القضاء، ونأمل أن تتحقق نتائج إيجابية بعد هذه الخطوة".

وسبق أن أعلن الرئيس سعيد أن 460 شخصا نهبوا أموالا تونسية، عارضا عليهم تسوية حال إعادتها، مقدرا حجم الأموال المنهوبة بـ 4.8 مليار دولار.

وقال سعيد في كلمة مصورة إنه سيتم العمل على إعادة كل الأموال المنهوبة ومحاربة الفساد ومواجهة الضغوط المالية على تونس.

وأشار إلى أنه ليست هناك أي نية على الإطلاق للتحليل بأحد أو المساس برجال الأعمال وخاصة الذين يدفعون الضرائب، قائلًا "اطالب المتورطين في نهب المال العام بالجنوح إلى الصلح بدلا من مواجهة السجن".

وفتح القضاء التونسي تحقيقا ضد حركة النهضة وحزب قلب تونس وجمعية "عيش تونسي" للاشتباه في تلقيها أموالا من الخارج خلال الحملة الانتخابية عام 2019.

وكولاء شركات مناولة خاصة والنائب في البرلمان المجدد لطفي علي وشقيقه. وطالب عدد من الجمعيات في بيان مشترك الثلاثاء الرئيس سعيد، بالسماح بطاقة جلب أوامر صادرة عن محاكم تونسية ولم تنفذ.

أكد مستشار الرئيس سعيد، وليد الحمام أن منع عدد من الأشخاص من السفر هو إجراء إداري وحترازي لأشخاص وردت أسماؤهم في تقرير هيئة مكافحة الفساد.

وأشارت الجمعيات إلى أن الأحكام صدرت ضد فارين من العدالة في علاقة بملفات جرائم مالية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وترى شخصيات حقوقية أن القضاء دخل مرحلة جديدة بعد قرارات سعيد الأخيرة التي من ضمنها تجميد نشاط البرلمان وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، مما يمكن أن يسمح بفتح ملفات كبيرة تتعلق بكبار السياسيين والمسؤولين.

وأفاد أحمد صواب القاضي السابق بالمحكمة الإدارية أن "القضاة تحرروا نفسيا منذ فتح ملفات أكبر القضاة في البلاد" (البشير العكرمي والطيب راشد). وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "هناك أطرافا كانت تهيمن على القضاء أهمها القيادي بحركة النهضة نورالدين البحيري الذي تقلد منصب وزير العدل في 2012، مشيرا إلى أن "فتح الملفات الكبرى مؤشر على بداية تحرير القضاء في تونس".

ونقلت وكالة الأنباء التونسية الأثين عن الناطق الرسمي باسم القبط القضائي الاقتصادي والمالي محسن الدالي أن النيابة العامة بالقبط القضائي الاقتصادي والمالي قررت "حظر السفر على اثني عشر مشتبهيا به في شبهة فساد مالي وإداري، في صفقات استخراج الفوسفات ونقله، بعد توقف الإنتاج في السنوات الأخيرة. وقررت النيابة العامة في تونس حظر سفر اثني عشر من المشتبه بهم في شبهات فساد مالي وإداري، في صفقات استخراج الفوسفات ونقله، من بينهم وزير الصناعة الأسبق سليم الغرياني.



تونس تدخل مرحلة جديدة